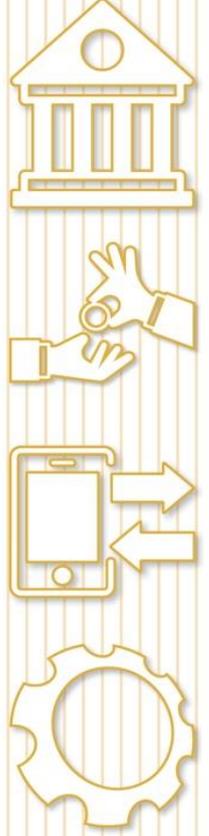




سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التنبؤات الاقتصادية للعام 2025

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
كانون أول 2024



© كانون أول، 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2025.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452

رام الله والبيرة - فلسطين

هاتف: 2-241 5251 (+ 970)

فاكس: 2-241 5310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

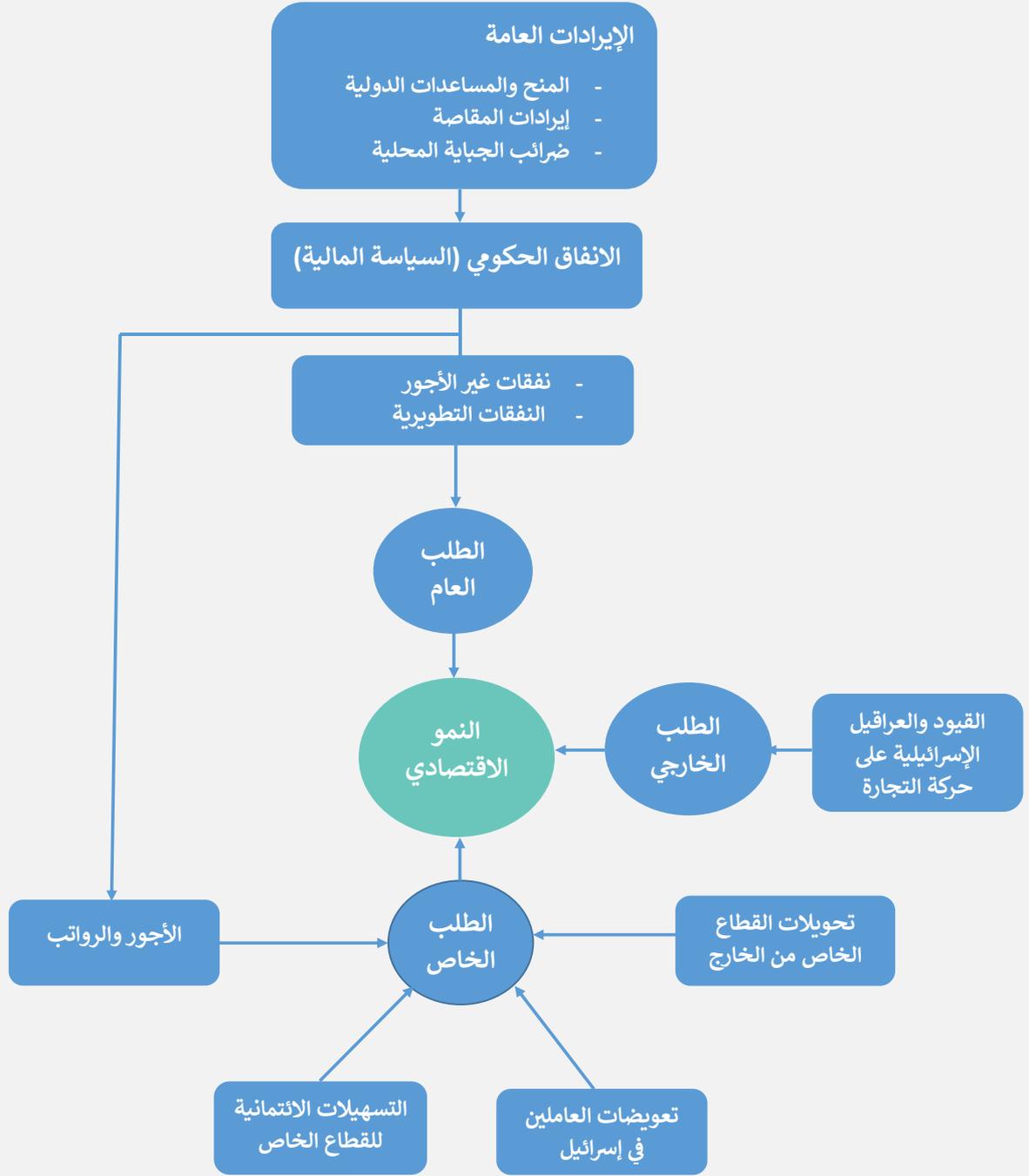
يقدم هذا التقرير نتائج التنبؤات المتعلقة بأداء أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2025 متضمناً أبرز المستجدات والتطورات العالمية والإقليمية والمحلية، وتداعياتها على النشاط الاقتصادي في فلسطين. وبحسب هذه التنبؤات، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً طفيفاً في أدائه خلال العام 2025، بعد الانكماش الحاد الذي شهده خلال العام 2024، جراء العدوان الإسرائيلي والتدمير الممنهج الذي شمل كافة مناحي الحياة في قطاع غزة، وتداعياته التي طالت الضفة الغربية، وتأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال.

واستندت هذه التنبؤات إلى سيناريو أساسي يأخذ في الاعتبار استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مع بقاء الحواجز والعوائق المفروضة على الضفة الغربية، إلى جانب استمرار الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية نتيجة القرصنة الإسرائيلية لأموال المقاصة، وانخفاض الإيرادات المحلية. كما يستند السيناريو إلى افتراض محدودية القدرة على إعادة الإعمار في غزة، وتأخر عودة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في إسرائيل، وتأثير ذلك على مستويات الطلب المحلي، الاستهلاكي والاستثماري.

ويمكن تلخيص نتائج هذه التنبؤات بالآتي:

- من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنسبة 1.8% في العام 2025، مقارنة مع انكماش بنسبة 27.4% في العام 2024. ورغم هذا النمو المتوقع في أداء الاقتصاد، إلا أنه لا يعكس تحسناً فعلياً في الوضع الاقتصادي، بل يعود إلى أن المقارنة تتم مع عام شهد أعلى معدل انكماش في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني.
 - من المتوقع أن يشهد العام 2025 تحسناً في مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والصادرات والواردات. علماً بأن زيادة الواردات تؤثر سلباً على معدل النمو المتنبأ به، وعلى الميزان التجاري.
 - من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى حوالي 4.4% خلال العام 2025، مقارنة مع معدل قياسي بلغ 46.7% في العام 2024.
- تجدر الإشارة إلى أن هذه التنبؤات تظل عرضة للصدمات المحتملة، التي قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على مسار الأداء الاقتصادي المتنبأ به. لذلك، يتضمن التقرير محاكاة لسيناريوهات بديلة (سيناريو متفائل وآخر متشائم) لقياس أثر هذه الصدمات على مسار النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار في فلسطين خلال العام 2025.

أهم القنوات المؤثرة في تنبؤات النمو في الاقتصاد الفلسطيني



المصدر: من إعداد فريق البحث في سلطة النقد.

المحتويات

| | |
|----------|---|
| iii..... | الملخص التنفيذي |
| 1 | تقديم |
| 1 | مستجدات وآفاق الاقتصادات العالمية |
| 2 | مستجدات وآفاق الاقتصادات الإقليمية |
| 5 | تشخيص الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 |
| 6 | تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 |
| 6 | آفاق الاقتصادي الفلسطيني في العام 2025 |
| 8 | النمو الاقتصادي |
| 11..... | المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) |
| 12..... | تحليل المخاطر/الصدمات على النمو والتضخم |

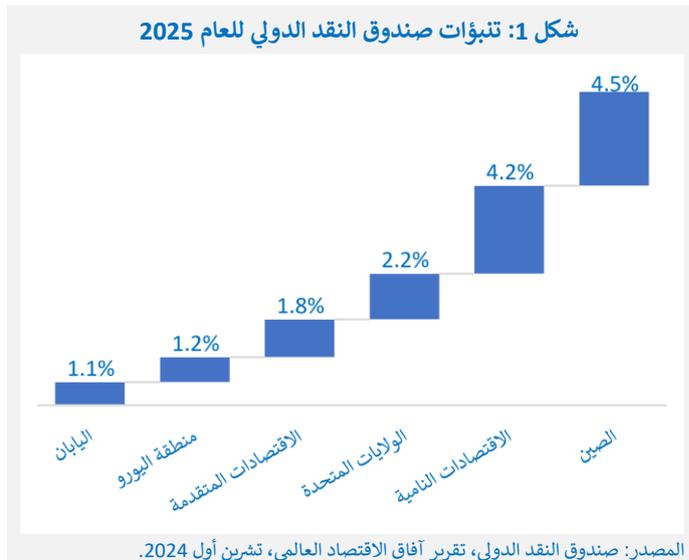
تقديم

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العامين الماضيين تقلبات غير مسبوقه بفعل تداعيات العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وانعكاساته على الضفة الغربية. وتسببت في اضطراب اقتصادي واسع النطاق، جراء الضرر الكبير الذي شهدته القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، مما أدى إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة والفقر. وتزامنت هذه التحديات مع أزمات مالية خانقة واجهتها الحكومة الفلسطينية، نتيجة انخفاض الإيرادات وزيادة القيود على حركة الأفراد والبضائع، مما ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية.

يأتي هذا التقرير في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد لتقديم رؤية شاملة حول التوقعات الاقتصادية للعام 2025، وتحليل أداء الاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف الحالية واستعراض السيناريوهات المحتملة للنمو الاقتصادي، والتضخم، وسوق العمل.

مستجدات وآفاق الاقتصادات العالمية

تشير التوقعات الاقتصادية إلى استقرار معدل النمو العالمي عند 3.2% في العام 2025، وهو نفس المستوى المتوقع لعام 2024، مع استمرار التباين في الأداء بين الدول المتقدمة والناشئة⁽¹⁾. فخلال العام 2024، شهد الاقتصاد العالمي تعافياً تدريجياً من تداعيات الأزمات السابقة مثل الجائحة الصحية وأزمات سلاسل التوريد، لكن هذا التعافي كان محدوداً بتأثير السياسات النقدية المشددة والتوترات الجيوسياسية المستمرة.



ففي **الاقتصادات المتقدمة**، من المتوقع أن يحقق النمو استقراراً نسبياً عند 1.8% في عامي 2024 و2025، مع تسجيل الولايات المتحدة نمواً ملحوظاً بنسبة 2.8% في العام 2024 نتيجة لتحسن الطلب المحلي وزيادة الأجور الحقيقية، قبل أن يتباطأ إلى 2.2% في العام 2025 بسبب عودة السياسات النقدية المتشددة للسيطرة على التضخم.

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين أول 2024.

كما يتوقع أن تشهد منطقة اليورو تحسناً تدريجياً، مع ارتفاع معدل النمو من 0.8% في العام 2024، إلى 1.2% في العام 2025، مدعوماً بزيادة استهلاك الأسر وزيادة الاستثمارات، رغم استمرار الضغوط على قطاع التصنيع. كما يتوقع أن تشهد اليابان تعافياً تدريجياً، ليرتفع معدل النمو من 0.3% في العام 2024، إلى 1.1% في العام 2025، بدعم من تحسين مستويات الأجور الحقيقية وزيادة إنفاق الأسر.

أما في **الاقتصادات الناشئة والنامية**، فتشير التوقعات إلى استمرار النمو القوي عند 4.2% خلال عامي 2024 و2025، مدعوماً بالأداء القوي في آسيا، لا سيما في الهند والصين. إذ من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الهندي نمواً بنسبة 7.0% في العام 2024، و6.5% في العام 2025، نتيجة استمرار الطلب المحلي القوي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. أما الاقتصاد الصيني، وبالرغم من تحديات سوق العقارات وضعف ثقة المستهلك، فيُتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 4.8% في العام 2024، و4.5% في العام 2025 بفضل الدعم الحكومي والصادرات القوية.

وعلى مستوى **التضخم العالمي**، فمن المتوقع أن يشهد انخفاضاً تدريجياً خلال عامي 2024 و2025. إذ تشير التقديرات إلى تراجع معدل التضخم العالمي من 5.9% في العام 2024، إلى 4.5% في العام 2025، متأثراً بالسياسات النقدية المشددة التي تبنتها البنوك المركزية، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع الأساسية، مثل الطاقة والغذاء مقارنة بالسنوات السابقة. ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى مستوياته المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة في وقت أسرع مقارنة بالاقتصادات الصاعدة والنامية، مما يشير إلى استمرار بعض الضغوط التضخمية في هذه الاقتصادات، نظراً لاستمرار بعض التحديات المتعلقة بتقلبات أسعار السلع الأساسية، والتوترات الجيوسياسية التي قد تزعزع استقرار الأسعار. وبشكل عام، يُتوقع أن يظل التضخم فوق المستويات المستهدفة في العديد من الدول حتى العام 2025، مما يستدعي استمرار السياسات النقدية المشددة لضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل.

مستجدات وآفاق الاقتصادات الإقليمية

شهدت اقتصادات المنطقة في العام 2024 تحديات كبيرة نتيجة التوترات الإقليمية المتصاعدة، وتأثيرها المباشر على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي. وتبقى التوقعات بتحسين الأداء الاقتصادي في العام 2025، رهينة التحديات الأمنية والاقتصادية.

ففي **الاقتصاد الإسرائيلي** تأثر الأداء الاقتصادي في العام 2024، بشكل ملحوظ بالحرب المستمرة على قطاع غزة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى حوالي 0.5%، وفقاً لتوقعات بنك إسرائيل، جراء تداعيات هذه الحرب على النشاط الاقتصادي، مثل تعبئة قوات الاحتياط، والقيود المفروضة على العمالة، خاصة في قطاع البناء، بالإضافة إلى تراجع السياحة الوافدة.

وبالنظر إلى العام 2025، يتوقع بنك إسرائيل تحسناً في الأداء الاقتصادي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8%، بافتراض انتهاء التأثير المباشر للحرب في أوائل العام 2025، مما سيسمح بعودة تدريجية

جدول 1: معدلات النمو في الاقتصادات الإقليمية (نسبة مئوية %)

| | 2025 | 2024 | 2023 |
|---------|------|------|------|
| الأردن | 2.9 | 2.4 | 2.6 |
| مصر | 4.1 | 2.7 | 3.8 |
| إسرائيل | 3.8 | 0.5 | 2.0 |

المصدر: صندوق النقد الدولي 2024، أما فيما يخص إسرائيل فهي توقعات بنك إسرائيل.

للسياحة الاقتصادية إلى مساره الطبيعي. ومع ذلك، يظل هذا التوقع محفوفاً بعدم اليقين، خاصة إذا استمرت الحرب لفترة أطول أو تصاعدت، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية إضافية على الاقتصاد.

وعلى الرغم من التعافي المتوقع، تظل التحديات قائمة، مع استمرار العجز في الميزانية عند مستويات مرتفعة نسبياً، حوالي 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025، وارتفاع الدين العام إلى حوالي 69% من الناتج المحلي الإجمالي. يضاف إلى ذلك، استمرار الضغوط التضخمية نتيجة لقيود العرض وارتفاع الإنفاق العسكري. كما أن المخاطر المتعلقة بتصاعد الأوضاع الأمنية أو استمرار الحرب قد تؤثر بشكل سلبي على التوقعات، مما يجعل العام المقبل حاسماً في تحديد المسار الاقتصادي لإسرائيل.

وعلى صعيد التضخم، من المتوقع أن يصل إلى 3.8% في العام 2024، مرتفعاً عن التوقعات السابقة التي كانت تشير إلى 3.0%، جراء تزايد الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لتأثيرات الحرب. أما في العام 2025، فيُتوقع أن ينخفض التضخم إلى 2.8%، مع استقرار الأوضاع الاقتصادية وعودة النشاط إلى طبيعته.

في المقابل، أظهر **الاقتصاد الأردني** في العام 2024 مرونة ملحوظة في مواجهة التحديات الإقليمية الناجمة عن تصاعد الأوضاع في المنطقة. ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يحقق الأردن نمواً بنسبة 2.4% هذا العام، مدعوماً بتحسين الطلب الخارجي (تحسن الميزان التجاري) الذي عوّض ضعف الطلب المحلي. كما حافظ البنك المركزي الأردني على استقرار النظام النقدي، مع وصول معدل التضخم إلى ما دون 2%، بفضل التزامه بنظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي. ورغم هذه الإنجازات، تأثرت الإيرادات الحكومية سلباً نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي

المحلي وتراجع أسعار السلع الرئيسية المصدرة، مما دفع الحكومة الى إتخاذ إجراءات صارمة لتعويض العجز المالي والحفاظ على نسبة الدين العام عند مستويات مستقرة نسبياً.

وبالنظر إلى العام 2025، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل النمو إلى 2.9%، مدعوماً بالإصلاحات الهيكلية، والتزام الحكومة بخفض العجز الأولي للحكومة المركزية إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تسعى الحكومة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات لتعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتبسيط الإجراءات الحكومية. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، إذ تعتمد التوقعات بشكل كبير على استمرار الدعم الدولي، والاستقرار الإقليمي مما يجعل العام المقبل محورياً في تحديد مسار الاقتصاد الأردني نحو تحقيق نمو أعلى ومستدام⁽²⁾.

أما بالنسبة **للاقتصاد المصري**، فلا يزال يواجه تحديات كبيرة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، لا سيما العدوان الإسرائيلي، والاضطرابات في البحر الأحمر، التي كان لها تأثير مباشر على عائدات قناة السويس، وتراجعها بنسب كبيرة، مما أثر على تدفقات النقد الأجنبي والحساب الجاري في ميزان المدفوعات المصري. إذ تشير التقديرات إلى انخفاض عائدات القناة إلى 4.8 مليار دولار خلال العام المالي الحالي، مقارنة مع 8.8 مليار دولار في العام الماضي، مما يعكس تأثيراً مباشراً للأوضاع الإقليمية على أحد أهم مصادر الدخل القومي.

ورغم هذه التحديات، تتوقع المؤسسات الدولية تحسناً نسبياً في أداء الاقتصاد المصري بحلول العام 2025، إذ يشير صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل النمو إلى 4.1%، مقارنة مع 2.7% العام 2024، مدفوعاً بعدة عوامل، منها الإجراءات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، إضافة إلى جهود تحسين بيئة الأعمال والتوسع في قطاع الطاقة المتجددة. كما لعبت تحويلات العاملين في الخارج دوراً إيجابياً، بتسجيلها أرقاماً قياسية، بلغت 15.5 مليار دولار خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي. ورغم الضغوط الحالية، فإن الحكومة المصرية تعتمد سياسة اقتصادية تحوطية تشمل وضع سقف للاستثمارات العامة، وإطلاق حزم تحفيزية لتعزيز النمو وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

⁽²⁾ صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي الصادر عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمتعلق بالمراجعة الثانية لبرنامج الأردن المدعوم بتسهيل الصندوق الممدّد، 10 تشرين أول 2024.

تشخيص الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 أداءً متبايناً، إذ سجلت الأرباع الثلاثة الأولى تحسناً ملحوظاً في جميع المؤشرات الاقتصادية. في حين شهد الربع الرابع تراجعاً كبيراً بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والإجراءات المشددة التي فرضت في الضفة الغربية، مثل منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، ووقف تحويل أموال المقاصة، بالإضافة إلى فرض قيود صارمة على حركة الأفراد والبضائع. وقد غيرت هذه التطورات مسار الأداء الاقتصادي بشكل كبير. فانتهى العام 2023 بانكماش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 4.6%.



جاء هذا التراجع نتيجة العدوان الإسرائيلي، الذي خلف خسائر بشرية ومادية جسيمة وأثر على مختلف مؤشرات الاقتصاد، مثل سوق العمل والأسعار، والمالية العامة، والتجارة.

وتباينت آثار العدوان بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة بنسبة 1.8%، مقارنة بنمو 3.6% في العام السابق، ليبلغ حوالي 12.7 مليار دولار، في حين كان الوضع في قطاع غزة مأساوياً، مع انكماش الناتج المحلي بنسبة 22.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ما يقارب 2.2 مليار دولار.



وتسببت هذه التطورات في تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023 بنسبة 6.7% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 2,892 دولار. ففي الضفة الغربية، انخفض نصيب الفرد بنسبة 4.2%، ليبلغ حوالي 4,344 دولار، بينما شهد قطاع غزة تراجعاً حاداً بنسبة 24.1%، ليبلغ نصيب الفرد حوالي 970 دولار.

كما شهدت فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم خلال العام 2023، لتصل إلى حوالي 5.9%، متأثراً بتراجع قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاستيراد. فقد انخفض متوسط قيمة الشيكل مقابل الدولار بنسبة 9.8% خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق. كما ساهم العدوان الإسرائيلي والحصار المشدد على قطاع غزة، إلى جانب القيود المفروضة على حركة التنقل بين محافظات الضفة الغربية، في تفاقم مستويات الأسعار محلياً.

ويعتبر سوق العمل من بين القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، فقد أدى التراجع في النمو، ومنع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل إلى ارتفاع معدل البطالة من 24.4% في العام 2022، إلى 30.4% في العام 2023. إذ شهدت الضفة الغربية زيادة في معدلات البطالة من 13.1% إلى 18.1%، مقابل ارتفاع من 45.3% إلى حوالي 52.9% في قطاع غزة خلال نفس الفترة.

تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024

شهد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية تصاعداً ملحوظاً خلال العام 2024، خاصة في قطاع غزة، خلف تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة، من تدمير ممنهج، وتهجير ونزوح قسري، ونقص حاد في الخدمات والمساعدات الإنسانية والإغاثية.

ولم تقتصر الأوضاع غير الاعتيادية على قطاع غزة فقط، بل امتدت إلى الضفة الغربية، إذ تزايدت القيود على حرية الحركة بين المدن، بالتزامن مع حرمان الغالبية العظمى من العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها في إسرائيل، وتزايد اعتداءات المستوطنين على المواطنين والممتلكات ومصادرة الأراضي، إلى جانب مزيد من القرصنة لإيرادات المقاصة.

وقد سببت هذه الظروف الاستثنائية تدهوراً حاداً في الأوضاع الاقتصادية، عانت خلالها الأراضي الفلسطينية من أزمة اقتصادية خانقة، إذ انكمش الاقتصاد خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 35%، وهو الانخفاض الأكبر على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني. وكان التأثير أكثر حدة في قطاع غزة، الذي انكمش اقتصاده بنحو 86%، بينما شهدت الضفة الغربية انكماشاً أقل حدة وبنسبة 25%. وفاقم هذا التراجع من حجم المعاناة الاجتماعية والاقتصادية في كلا المنطقتين.

في السياق ذاته، شهدت الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر، وهو ما أكدته تقرير صادر عن الأمم المتحدة، الذي توقع بوصول معدل الفقر إلى 74.3% خلال العام 2024، مقارنة بنسبة 38.8% في نهاية العام 2023. وهذا يعني أن حوالي 4.1 مليون فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، مما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق. وتسبب هذا الوضع في تآكل القدرة الشرائية

للسكان، خاصة مع الارتفاع المتسارع في أسعار السلع الأساسية⁽³⁾. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنحو 46% مقارنة بمستوياته في العام 2023، وهو ما ألقى بظلاله على إنفاق الأسر، التي باتت تعاني من صعوبة في الحصول على احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء. كما برزت البطالة كأحد أبرز التحديات التي تواجه الفلسطينيين، بارتفاعها إلى مستويات غير مسبوقة، تجاوزت 51% في بعض المناطق، خاصة في قطاع غزة، الذي يعاني من نقص حاد في فرص العمل، نتيجة الحصار المستمر والدمار الواسع الذي طال البنية التحتية.

وفي هذا السياق، تشير تقديرات سلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تراجعاً كبيراً في النمو لعام 2024، بنسبة تبلغ نحو 27.4% مقارنة مع تراجع بلغ 4.6% في العام 2023. فخلال الربع الأول من العام، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً بنسبة 34.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، متأثراً بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته الممتدة إلى الضفة الغربية. أدى ذلك إلى تراجع كبير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 39.3%، والاستثماري بنسبة 38.4%، مع انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة 35.5%. في الوقت نفسه، ساهم انخفاض الواردات بنسبة 38.6% في تقليص عجز الميزان التجاري، لكنه لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض في الطلب الكلي.

وفي الربع الثاني، استمر الاقتصاد الفلسطيني في الانكماش مع تسجيل تراجع بنسبة 32.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، جراء استمرار انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستثماري بنسب قاربت 38% لكل منهما، والصادرات بنسبة 19.4%. ورغم تراجع الواردات بنسبة 39.3% وأثر ذلك على تخفيف العجز التجاري، إلا أنه لم ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الذي ظل متأثراً بارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للأفراد والأسر.

أما في الربع الثالث، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 30.9% على أساس سنوي، نتيجة توقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة وتراجع مستويات الطلب الكلي في الضفة الغربية. إذ ساهم استمرار القيود الإسرائيلية المشددة على حركة العمالة والبضائع، بالإضافة إلى الاقتطاعات الإسرائيلية الإضافية من أموال المقاصة، في استمرار تعميق الأزمة. كما لعبت الضغوط المالية المستمرة دوراً أساسياً في تقليص الاستهلاك والاستثمار الحكومي، مما ساهم في استمرار الانكماش الاقتصادي بمعدلات مرتفعة.

(3) الأسكوا، حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، تشرين ثاني 2024.

أما في الربع الرابع من العام، فتشير التقديرات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% مقارنة



بالفترة نفسها من العام السابق. ويبدو هذا الانكماش أقل حدة مقارنة بالأربع السابقة، كونه يرتبط بشكل رئيس بضعف الأداء في الربع الأخير من العام 2023 الذي شهد بداية العدوان. وشهد خلاله أداء بعض القطاعات (الخدمات، والزراعة، والتجارة) تحسناً نسبياً، في حين استمر أداء قطاعات أخرى (الإنشاءات، والصناعة) في

التأثير سلباً على الإداء الاقتصادي. بشكل عام، يعكس الأداء السنوي لعام 2024 استمرار معاناة الاقتصاد الفلسطيني من آثار العدوان الإسرائيلي وتداعياته.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025

تتضمن تنبؤات سلطة النقد أهم المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025، مع تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، التي من المتوقع، حال حدوثها، أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الآفاق الاقتصادية⁽⁴⁾.

النمو الاقتصادي

من المتوقع استمرار سيطرة التحديات على المشهد الاقتصادي خلال العام 2025، وأن تبقى المنطقة عرضة للتوترات والصراعات (في حال عدم تحقيق تقدم ملموس في المسار السياسي). وأن يظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من حالة ركود ما لم تُتخذ إجراءات جادة لتحسين الأوضاع، على مستوى المنح والمساعدات الخارجية، والقيود الاقتصادية. كما يتطلب التعافي الاقتصادي خطاً شاملاً فيما يتعلق بإعادة الإعمار، ودوره في استعادة النمو، وتعزيز قدرات القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة.

⁽⁴⁾ استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) ونموذج البرمجة المالية للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والبطالة ورصد الترابطات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة.

وتشير تنبؤات سلطة النقد المبنية على محاكاة هذا السيناريو (السيناريو الأساس-الوضع القائم) إلى عودة النمو المتواضع في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025. وبشكل عام، استندت تنبؤات سلطة النقد وفق هذا السيناريو على جملة من الافتراضات الرئيسية التي تعكس الوضع القائم، وفي مقدمتها⁽⁵⁾:

• **قطاع غزة**، توقف شبه كامل لمعظم الأنشطة الاقتصادية حتى نهاية عام 2025، نتيجة لحجم الدمار الذي أحدثه العدوان، وصعوبة تحقيق التعافي الاقتصادي بشكل فوري، نظراً لصعوبة الوصول الى الموارد بما فيها المواد والمعدات بسبب الحصار المفروض على القطاع.

• **قطاع العمل**، استمرار منع الغالبية العظمى العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل إلى أماكن عملهم، باستثناء عدد قليل لا يتجاوز 30 الف عامل مقارنة مع 177 الف عامل في الربع الذي سبق العدوان.

• **قطاع المالية العامة**، تفاقم الضغوط المالية على الحكومة على خلفية:

- تزايد الاقتطاعات من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، وحالة عدم اليقين حول استمرارية تحويلها. ومن المتوقع أن تعاني هذه الإيرادات من انخفاض ملحوظ، جراء التراجع المتوقع في الحركة التجارية، وحركة المسافرين، والعمالة الفلسطينية في إسرائيل.
- تراجع آخر متوقع في الإيرادات الجباية المحلية (الضريبة وغير الضريبة) على إثر التباطؤ المتوقع في النشاط الاقتصادي.

- بقاء المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية.

• **القطاع الخارجي**، تأثر القطاع الخارجي بشكل كبير نتيجة:

- بقاء تعويضات العاملين في إسرائيل في أدنى مستوياتها، وتقييد وصول فلسطيني الداخل إلى أسواق الضفة الغربية، وبما يسهم في إضعاف الحركة التجارية وحركة السياحة الداخلية.
- تراجع الصادرات نتيجة لتراجع دورة الأعمال في معظم الأنشطة الاقتصادية، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع، وبالتالي انخفاض الحركة التجارية الخارجية.

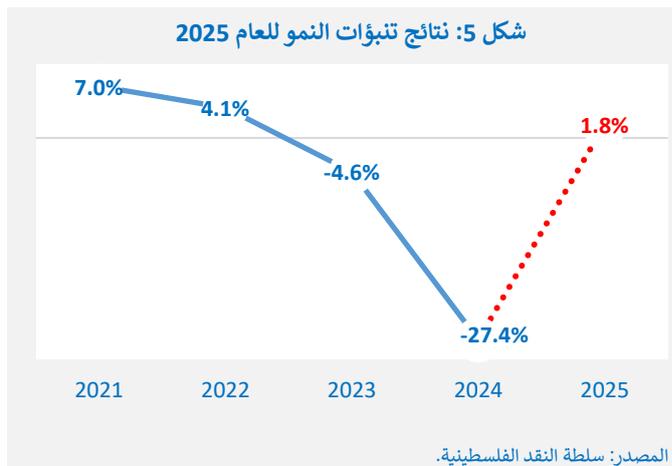
⁽⁵⁾ استندت بعض هذه الافتراضات على تقديرات إحصائية (الوسط الحسابي للمؤشرات خلال الفترة ما قبل الأزمة الصحية) وبعضها الآخر على معطيات ومعلومات متاحة.

- ارتفاع أسعار الواردات في ظل التطورات الأخيرة والقيود على دخول السلع والبضائع عبر جسر الأردن، واستمرار التحديات المرتبطة بالملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر، وبالتالي ارتفاع تكاليف التأمين والشحن والنقل البحري.

- **القطاع النقدي**، تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نتيجة، لتراجع النشاط الاقتصادي، وبقاء تكلفة الإقراض أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل العدوان.
- **تحويلات القطاع الخاص**، استقرار معدل تدفق التحويلات المالية للقطاع الخاص من الخارج، مع استمرار رغبة المغتربين الفلسطينيين في دعم أسرهم وذويهم والتخفيف من وطأة العدوان.

وتشير نتائج محاكاة هذا السيناريو، إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025 بنسبة 1.8%، مقارنة مع تراجع قُدْر بحوالي 27.5% خلال العام 2024⁽⁶⁾. ورغم هذا النمو المتوقع في أداء الاقتصاد، إلا أنه لا يعني تحسناً فعلياً في الوضع الاقتصادي، بل يعود إلى كون المقارنة تتم مع عام شهد أكبر انكماش في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني. ومن المتوقع أن تساهم جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق هذا النمو. إذ يُتوقع أن يسهم نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في زيادة النمو بنسبة 3.2%، يليه الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمساهمة قدرها 0.8%. كما يُتوقع أن تساهم الصادرات بنسبة 1.1%، إلى جانب الإنفاق الاستثماري الذي من المتوقع أن يرفع النمو بنسبة 0.9%. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادة في الواردات إلى كبح النمو، إذ يُتوقع أن تسهم في تراجعته بنسبة 4.2%.

كما تشير التقديرات إلى أن معظم القطاعات والأنشطة الرئيسية من المتوقع أن تساهم في تحقيق هذا



النمو، إذ تصدر قطاع التجارة القائمة بمساهمة قدرها 0.7%. وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت نحو 0.6% في معدل النمو. كما ساهم قطاع الإنشاءات والزراعة بنسبة 0.4% لكل منهما، في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 0.3%. أما قطاع الإدارة

⁽⁶⁾ تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

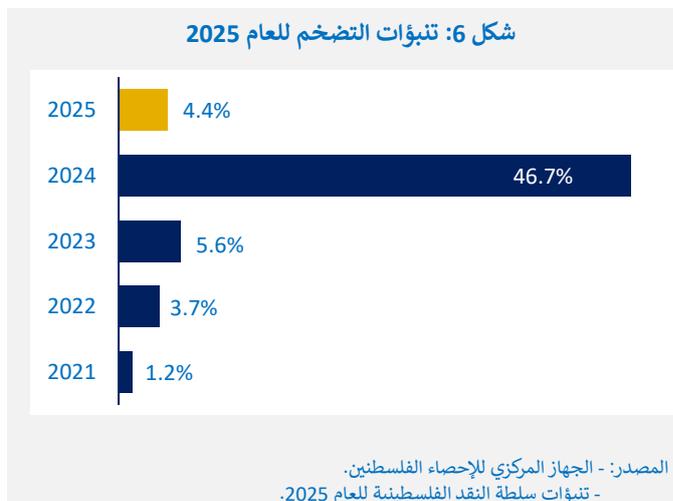
العام، فقد ساهم بنحو 0.1%. وعلى النقيض من ذلك، سجلت القطاعات الأخرى مجتمعة تأثيراً سلبياً على النمو، إذ أسفرت مساهمتها عن تراجع بمقدار 0.7%.

كما تشير التنبؤات إلى انخفاض البطالة بنسبة طفيفة إلى حوالي 49%، مقارنة مع 51.2 في العام 2024، مع انخفاض مستوى الدخل الفردي في 2025 بنحو 0.6% عن مستواه في العام السابق.

المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

شهدت الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً قياسيًّا في معدلات التضخم خلال عام 2024، إذ يُتوقع أن يصل معدل التضخم السنوي إلى حوالي 46.7% مقارنة مع 5.6% خلال العام السابق. جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتدهور الأوضاع في قطاع غزة، والنقص حاد في المواد الغذائية والسلع الأساسية والأدوية. كما حال الحصار وتشديد القيود على المعابر الحدودية دون وصول المساعدات، ما أدى إلى تصاعد الأسعار بشكل كبير، خاصة مع تراجع مستويات الإنتاج المحلي بشكل ملحوظ.

ففي الربع الأول من العام، بلغ معدل التضخم 27.7% مقارنة مع 11.3% في الربع الأخير من العام 2023، نتيجة للارتفاع غير المسبوق في الأسعار في قطاع غزة بسبب النقص الحاد في المواد الغذائية والأساسية. ومع استمرار الأزمة، ارتفع التضخم في الربع الثاني إلى 46.6%، مدفوعاً بتفاقم الأوضاع في قطاع غزة، خاصة بعد اجتياح منطقة رفح والسيطرة على معابرها، مما حال دون وصول الإمدادات الحيوية من أغذية وأدوية. كما تأثرت الأسعار بالتطورات العالمية، لا سيما الاضطرابات في سلاسل التوريد نتيجة للأحداث في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والتي أدت إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري، مما انعكس على الشركاء التجاريين لفلسطين.



كما واصلت معدلات التضخم ارتفاعها في الربع الثالث، لتصل إلى 55%، نتيجة لاستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة وتزايد النقص في الإمدادات، خاصة في شمال القطاع الذي عانى من أوضاع مأساوية. ومع دخول الربع الرابع، تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 56.2%، متأثراً باستمرار

العدوان الإسرائيلي وتشديد الحصار على قطاع غزة، إلى جانب استمرار الأزمات المتعلقة بسلاسل التوريد العالمية، وزيادة تكاليف الشحن لدى الشركاء التجاريين، مما عمق الضغوط التضخمية.

ورغم هذه التحديات، من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم إلى حوالي 4.4% خلال العام 2025⁽⁷⁾. يعكس هذا الانخفاض تباطؤاً كبيراً مقارنة بالارتفاعات القياسية في 2024، ومع ذلك، فهذا الانخفاض لا يعني تراجعاً ملموساً في الأسعار، بل استقرارها نسبياً عند مستويات مرتفعة. فقد بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك حوالي 182 نقطة في العام 2024، مقارنة مع 124 نقطة في العام 2023، ما أدى إلى تسجيل معدل تضخم مرتفع في ذلك العام. ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع في الرقم القياسي خلال العام 2025 إلى نحو 190 نقطة في المتوسط، مما يعكس استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة قياساً بعام 2024.

تحليل المخاطر/الصدّات على النمو والتضخم

تبقى المعدلات المتنبأ بها عرضة لبعض المخاطر والصدّات المحتملة، والتي من المرجح أن تؤدي، في حال وقوعها، إلى التأثير إيجاباً أو سلباً على المشهد الاقتصادي خلال العام القادم، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإشارة إلى هذه المخاطر، وتحليل تأثيرها على معدلات النمو ومستويات الأسعار. والجدول أدناه يوضح بعضاً من هذه المخاطر وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

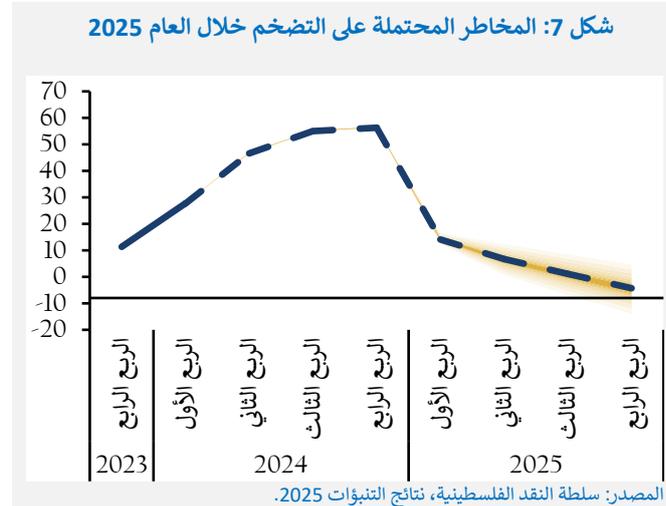
⁽⁷⁾ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

| الأثر على الاقتصاد الكلي | قنوات التأثير (التأثير المتوقع) | الصدمة المحتملة |
|---|---|---|
| | | السيناريو المتفائل: |
| <ul style="list-style-type: none"> زيادة وتيرة النمو إلى حوالي 9.2% (على أساس سنوي) مقارنة مع السيناريو الأساس. زيادة مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 7%. انخفاض معدل البطالة إلى حوالي 42%. | <ul style="list-style-type: none"> من المتوقع أن تنخفض هذه الصدمة عن تحسن مستويات: <ul style="list-style-type: none"> الاستهلاك الأسري الاستثمار الخاص الإنفاق الحكومي الصادرات والواردات | <ul style="list-style-type: none"> ارتفاع في مستوى المنح والمساعدات الدولية عن مستوياتها الراهنة. وقف الاقتطاعات من إيرادات المقاصة، وانتظام تحويلها بالكامل. زيادة تعويضات العاملين في إسرائيل، نتيجة ارتفاع أعداد العاملين بضعفي العدد المتوقع في السيناريو الأساس. إزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والبضائع، وفتح المعابر كما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي الحالي. زيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص وزيادة دعم المغتربين لذويهم بمعدل أعلى من المتوقع في السيناريو الأساس، للتخفيف من وطأة العدوان. |
| | | السيناريو المتشائم: |
| <ul style="list-style-type: none"> تراجع النمو بنسبة 2.7% (على أساس سنوي) مقارنة مع السيناريو الأساس. تقلص مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 5%. ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 53%. | <ul style="list-style-type: none"> من المتوقع أن تؤدي هذه الصدمة عن حدوث تراجع حاد في مستويات: <ul style="list-style-type: none"> الاستهلاك الأسري الاستثمار الخاص الإنفاق الحكومي الصادرات والواردات | <ul style="list-style-type: none"> انخفاض كبير في تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، جراء منع الجزء الأكبر منهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. انخفاض إيرادات الجباية المحلية (الضريبة وغير الضريبة) بشكل أكبر من السيناريو الأساس، جراء مزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية. توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة تراجع كبير في حجم المنح والمساعدات الخارجية. انخفاض التحويلات للقطاع الخاص عن مستواها في العام السابق. ارتفاع أكبر في مستوى الأسعار نتيجة استمرار الحصار على قطاع غزة واضطراب سلاسل التصنيع والتوريد، خاصة في إسرائيل. |

أما بخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات في العوامل المؤثرة على أسعار المستهلك، مثل الإنفاق الأسري، ومؤشر أسعار الغذاء العالمية،

ومؤشر تكلفة الاستيراد. ففي حالة انحراف قيم هذه المؤشرات عن القيم المفترضة وفق السيناريو الأساس⁽⁸⁾، سيؤدي ذلك إلى انحراف معدل التضخم المتوقع خلال العام 2025.

ففي حالة استمرار الأوضاع الحالية أو تفاقمها، مثل زيادة تكلفة الواردات بسبب اضطرابات سلاسل



التوريد أو ارتفاع أسعار الغذاء العالمية نتيجة التطورات الجيوسياسية، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المتوقع إلى مستويات تصل إلى 11% على أساس سنوي، وذلك في حال تسارع النمو في مؤشر الاستهلاك النهائي وتكاليف الاستيراد. ومع ذلك، فإن حدوث تطورات إيجابية، مثل تخفيف القيود على غزة، وانخفاض تكاليف النقل والشحن

الدولي، وتحسن نسبي في الإنتاج المحلي، قد يخفض معدل التضخم المتوقع بنسبة تصل إلى -1.9%.

⁽⁸⁾ تم افتراض تغير بقيمة "انحراف معياري واحد" عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس، في حالتي الارتفاع والانخفاض في المؤشرات المذكورة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2025

| تنبؤات العام 2025 | | | 2024 | 2023 | 2022 | 2021 | |
|---|--------------------|------------------|----------|--------------|--------|--------|--|
| السيناريو المتشائم | السيناريو المتفائل | السيناريو الأساس | تقديرات* | بيانات فعلية | | | |
| معدل التغير السنوي (%) | | | | | | | |
| 2.7- | 9.2 | 1.8 | 27.4- | 4.6- | 4.1 | 7.0 | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| 4.9- | 6.7 | 0.6- | 29.2- | 6.5- | 1.6 | 4.4 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي |
| 53.0 | 42.0 | 49.0 | 51.2 | 31.4 | 24.4 | 26.4 | معدل البطالة** |
| 11.0 | 1.9- | 4.4 | 46.7 | 4.3 | 3.7 | 1.2 | معدل التضخم |
| -8.5- | 10.5 | 2.9 | 31.2- | 4.8- | 12.0 | 8.1 | إجمالي الاستهلاك |
| 28.3- | 50.3 | 3.4 | 26.6- | 5.5- | 9.3- | 10.3 | الاستهلاك العام |
| 4.1- | 2.7 | 2.8 | 32.2- | 4.6- | 17.7 | 8.0 | الاستهلاك الخاص*** |
| 21.7- | 15.3 | 4.9 | 29.2- | 3.2- | 11.7 | 13.3 | إجمالي الاستثمار |
| 5.5- | 33.0 | 8.1 | 37.0- | 2.8- | 26.6 | 13.7 | صافي الصادرات من السلع والخدمات**** |
| 15.1- | 23.6 | 4.2 | 8.9- | 6.0- | 5.9 | 17.3 | إجمالي الصادرات |
| 9.0- | 29.6 | 6.7 | 29.0- | 3.7- | 19.7 | 14.8 | إجمالي الواردات |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) | | | | | | | |
| 106.7 | 115.5 | 115.3 | 114.1 | 119.7 | 120.0 | 111.5 | إجمالي الاستهلاك |
| 15.2 | 28.3 | 20.9 | 20.6 | 20.4 | 20.6 | 23.6 | الاستهلاك العام |
| 91.4 | 87.2 | 94.4 | 93.5 | 99.3 | 99.4 | 87.9 | الاستهلاك الخاص |
| 23.5 | 28.1 | 26.6 | 26.6 | 27.3 | 26.9 | 25.1 | إجمالي الاستثمار |
| 30.0- | 43.6- | 41.9- | 39.5- | 45.5- | 44.6- | 36.8- | صافي الصادرات من السلع والخدمات |
| 22.2 | 30.4 | 23.5 | 22.9 | 18.3 | 18.6 | 18.2 | إجمالي الصادرات |
| 52.2 | 74.0 | 65.4 | 62.4 | 63.8 | 63.2 | 55.0 | إجمالي الواردات |
| بنود تذكيرية | | | | | | | |
| 10,545 | 11,835 | 11,035 | 10,837 | 14,923 | 15,635 | 15,022 | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار) |
| 1,951 | 2,189 | 2,042 | 2,053 | 2,892 | 3,100 | 3,052 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار) |

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.
 ** معدل البطالة المنقح الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفقاً للمنهجية الجديدة.
 *** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.
 **** الإشارة السالبة تعني تراجع في وتيرة نمو العجز في الميزان التجاري.